

علم القانون المقارن والعائلات القانونية العالمية

مقدمة

لاشك في أن القوانين في حاجة مستمرة للتغيير والتبديل بغية تهذيبها وإصلاحها وسد ما فيها من نقص طبقا لما تقتضيه الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا يمهد سبيل الإصلاح - بطريقة متقنة - إلا بدراسة قوانين الأمم الأخرى وتطوراتها وما كان لتطبيقها والعمل بها من نتائج، مع مراعاة ما يلائم أحوال الأمة التي تبغي الإصلاح، ولا يتم ذلك إلا بدراسة علم القانون المقارن أو علم مقارنة الشرائع.

على أن إجراء الدراسات القانونية المقارنة - في أي فرع من فروع القانون - يقتضي قبل القيام به - معرفة بعض المسائل العامة التي تتعلق بهذه الدراسات وتعين علي حسن القيام بها. فيلزم أن يكون الباحث ملما بمعني القانون المقارن، مقدرا للفائدة من دراسته، ومحيطا بالصعوبات التي يلاقيها في إجراء هذه الدراسة.

كما يلزم أن يكون الباحث علي دراية كافية بما يمكن تسمية بالمجموعات أو العائلات القانونية، وبما تتميز به كل عائلة من سمات خاصة من حيث مصادر قواعدها، وأسلوبها في الصياغة الفنية، والمبادئ العامة التي توجه أحكامها.

التعريف بعلم القانون المقارن

القانون المقارن Droit comparé هو فرع من فروع علم القانون، يقصد به: الدراسة المقارنة للقوانين أو الدراسة القانونية المقارنة. وهو دراسة قانونية أو بحث قانوني يقوم على المقارنة والموازنة بين قانونين أو أكثر.

فالقانون المقارن ليس مجموعة من القواعد القانونية، وإنما هو طريقة أو منهج في دراسة القانون، تقوم علي المقارنة بين قوانين دول مختلفة في عصر واحد أو في عصور متعددة، لغايات تختلف بحسب الهدف من هذه المقارنة، فقد تكون الغاية منها إثبات التشابه أو الاختلاف، أو إثبات فضل تنظيم قانوني علي تنظيم قانوني آخر، أو الاهتمام إلى أفضل تنظيم للمسألة محل الدراسة لاقتباس هذا التنظيم في تشريع يفصل أحكامها، وقد تكون الغاية من الدراسة إبراز أثر الأفكار والفلسفات علي الأحكام والصياغات القانونية مثل المقارنة بين قوانين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية. والدراسات القانونية المقارنة لا تقتصر علي تخصص واحد، وإنما تختلف بحسب فرع القانون الذي يتخصص فيه الدارس، فيمكن أن تكون هناك دراسات قانونية مقارنة في مجال القانون الدستوري أو القانون الإداري أو القانون الجنائي أو القانون المدني أو القانون التجاري أو قانون المرافعات أو

القانون الدولي الخاص على أنه، إذا كان البحث القانوني القائم على أساس المقارنة بين القوانين هو عمل علمي، إلا أن أية مقارنة بين القوانين لا تستحق وصف الدراسة - كصورة من العمل العلمي - إلا إذا كانت مبنية على التحليل والتقييم للقوانين التي تتناولها، فإذا اقتصر الأمر على مجرد جمع قواعد تنظيم معين في بلاد مختلفة دون تحليل وتقييم، فإن هذا العمل لا يعد دراسة مقارنة، كذلك لا تدخل في معني الدراسة المقارنة للقوانين دراسة قانون بلد أجنبي، إذا لم تقم هذه الدراسة على مقارنة أحكامه مع قانون بلد آخر أجنبي أو وطني، مقارنة مصحوبة بالتحليل والتقييم.

فوائد الدراسات القانونية المقارنة:

يمكن أن نبين فائدة الدراسات القانونية المقارنة في النقاط التالية:

1 _ وسيلة لتوحيد القوانين إقليمياً وعالمياً:

ومن ذلك توحيد القوانين - عن طريق اتفاق بين الدول على تشريع يحققه - يمكن حدوثه بالنسبة لبعض الموضوعات المستحدثة، كقوانين الفضاء، والقواعد المنظمة لاستخدام الطاقة النووية (القانون النووي)، وتنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني، وتنظيم التجارة الإلكترونية؛ حيث لا يصطدم التنظيم الموحد لهذه الموضوعات بقوانين وطنية قائمة؛ بسبب حداثة هذه التنظيمات في كل الدول. كذلك نجحت محاولات التوحيد في مجالات أخرى تبدو وحدة القواعد فيها أمراً ضرورياً لطبيعتها الدولية، كنظم وقواعد القانون البحري والقانون الجوي وقوانين حماية الملكية الفكرية. وفي اتجاه توحيد قوانين التجارة ظهرت وسائل أخرى، كالعقود النموذجية التي تضعها الاتحادات والهيئات الدولية ذات النفوذ في التجارة الدولية. وكذلك ما يتم وضعه من قوانين نموذجية لبعض مسائل القانون التجاري، كاتفاقية القانون الموحد للكمبيالة والسند الأذني التي أبرمت في جنيف سنة 1930، واتفاقية القانون الموحد للشيك التي أبرمت سنة 1931.

ومن جهة أخرى، نجحت محاولات التوحيد، بصورة أفضل في الاتفاقيات الإقليمية، كما هو الحال في اتفاقيات الوحدة الأوروبية، واتفاقية التعاون بين الدول الاشتراكية (الكوميكون)، وإن كانت هذه الاتفاقيات لم تتناول النظم القانونية بصفة عامة.

2 _ وسيلة تحقيق التفاهم بين الأمم:

دراسة القانون المقارن تعني دراسة قوانين أجنبية يقارن الدارس بينها وبين قانونه الوطني. فإن دراسة قانون بلد ما تقدم عناصر هامة في فهم ومعرفة حياة الناس في هذا البلد، وطريقة

تفكيرهم، مما يعنى فهما متبادلا بين الشعوب.

وفي المفاوضات التي تسبق إبرام معاهدة دولية أو صفقة تجارية بين أشخاص من دول مختلفة، يجب أن يعرف كل طرف - إن اختلفت مبادئ قوانينهم - طريقة تفكير الطرف أو الأطراف الأخرى ليأخذها في اعتباره عند التفاوض.

3 _ وسيلة لتحديث وتطوير القانون الوطني:

ذلك لأن دراسة القوانين الأخرى، ومعرفة حلولها في المسائل المشابهة لما نظمها القانون الوطني، تعين علي فهم عميق للقانون الوطني، وتسمح بتقييم حلوله وتقدير مدى مناسبتها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

الهيئات والمؤسسات المعنية بعلم القانون المقارن:

منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت الدراسات القانونية المقارنة تحظى باهتمام واضح في العديد من بلدان العالم، وبدأت في الظهور هيئات وجمعيات علمية أنشئت لتشجيع وتيسير هذه الدراسات.

وهذه الهيئات والجمعيات المعنية بالقانون المقارن إما جمعيات دولية أو وطنية، نشير إلي أهمها فيما يلي:

أولاً: الهيئات الدولية:

ظهرت عدة هيئات دولية للعناية بالدراسات القانونية المقارنة، بعضها تابع للمنظمات الدولية، وبعضها مستقل عن هذه المنظمات، نشير إلي أهمها فيما يلي:

1 _ الأكاديمية الدولية للقانون المقارن:

أسست سنة 1924، ومقرها مدينة لاهاى بهولندا، وهي جمعية دولية تهدف إلي دراسة القانون المقارن علي أسس تاريخية، والعمل علي تطوير التشريع في البلاد المختلفة خاصة في مجال القانون الخاص.

وقد نظمت الأكاديمية عدة مؤتمرات دولية للقانون المقارن، في سنتي 1932 و 1937 بمدينة لاهاى، وفي سنة 1950 بمدينة لندن، وفي سنة 1954 بمدينة باريس، وفي سنة 1958 بمدينة بروكسل، وفي سنة 1978 بمدينة بودابست، وفي سنة 1986 بمدينة سيدني.

2 _ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص:

أنشأته عصبة الأمم المتحدة سنة 1926، ومقره مدينة روما بإيطاليا، أفتتح سنة 1928، وظل قائماً بعد زوال عصبة الأمم، وانضمت إليه دولا كثيرة. وقد عنى المعهد بإعداد دراسات

ومشروعات قوانين موحدة في مجالات كثيرة منها:

تنظيم البيع الدولي بالمراسلة، والنيابة في المعاملات المالية، ومسئولية أصحاب الفنادق وقائدي السيارات، والتأمين الإجباري علي حوادث السيارات، ووضع قواعد موحدة للقروض الدولية.

3 _ اللجنة الدولية للقانون المقارن التابعة لليونسكو:

تكونت هذه اللجنة برعاية منظمة اليونسكو سنة 1949، بهدف إنماء التعارف والتفاهم بين الأمم، وتشجيع انتشار الثقافة عن طريق نشر دراسة القوانين الأجنبية، واستعمال المنهج المقارن في العلوم القانونية.

وقد قامت هذه اللجنة بنشر بعض مؤلفات القانون المقارن، كما نشرت قوائم للدوريات القانونية التي تصدر في مختلف الدول ومراكز الدراسات القانونية المقارنة فيها ومراجع هذه الدراسة. كما أنها تبين كيفية الحصول علي تقنيات الدول المختلفة، وأعدت قوائم بالمؤلفات القانونية في بعض الدول مع وصف موجز لكل منها.

ثانيا: الهيئات الوطنية:

أنشئت في كثير من دول العالم جمعيات ومراكز ومعاهد تقوم علي تشجيع الدراسات القانونية المقارنة وتيسيرها، وتهيئة وسائل نموها. نشير إلى أهمها:

في فرنسا:

جمعية التشريع المقارن التي أنشئت سنة 1869 بباريس، وهي تصدر المجلة الدولية للقانون المقارن، وتنظم مؤتمرات قانونية تدعو إليها فقهاء القانون من كثير من دول العالم. وقد أصبح لهذه الجمعية عدة فروع - خارج فرنسا - في أوروبا وأمريكا. ثم أنشئ منذ سنة 1951 المركز الفرنسي للقانون المقارن، ليجمع هيئات ثلاث تعنى بدراسة القانون المقارن هي:

1 _ جمعية التشريع المقارن التي سبق الإشارة إليها.

2 _ لجنة التشريع الأجنبي والقانون الدولي بوزارة العدل. التي تشرف علي إعداد التشريعات الأجنبية بوزارة العدل الفرنسية، وإمداد المجالس النيابية والمحاكم والجهات الإدارية بالنصوص والمعلومات الخاصة بالتشريعات الأجنبية.

3 _ معهد القانون المقارن بجامعة باريس. الذي تتم فيه دراسات وأبحاث القانون المقارن.

2 _ في إيطاليا:

معهد الدراسات التشريعية، الذي أنشئ سنة 1925، ومقره مدينة روما، ويقوم بنشر مطبوعات

دورية تتضمن معلومات عن التشريعات الأجنبية، كما يصدر النشرة السنوية للقانون المقارن والدراسات التشريعية. وقد أنشئت معاهد أخرى مشابهة في مدن أخرى هي ميلانو وتورينو وبادوا.

3 _ في ألمانيا:

أنشئت في ألمانيا معاهد عديدة للقانون المقارن ملحقة بالجامعات الألمانية، منها جامعة ميونخ وهيدلبرج وبرلين وفرانكفورت وهامبورج.

4 _ في إنجلترا:

جمعية التشريع المقارن التي أنشئت عام 1895 ومقرها مدينة لندن، وهي تصدر كل ثلاثة أشهر مجلة القانون الدولي المقارن. كما توجد - بمدينة لندن - جمعية أخرى للقانون الدولي أنشئت سنة 1873 قامت بتنظيم عدة مؤتمرات دولية خاصة بمسائل القانون الدولي المقارن.

وفضلا عن ذلك تهتم الجامعات الإنجليزية بالدراسات القانونية المقارنة مثل جامعات كمبردج وأكسفورد ولندن ومانشستر وليدز وأدنبره.

5 _ في الولايات المتحدة الأمريكية:

توجد في الولايات المتحدة أكاديمية القانون المقارن والقانون الدولي، وجمعية القانون الأجنبي التي تنشر قوائم بمراجع القوانين الأجنبية. كما أنشئت سنة 1951 الجمعية الأمريكية للدراسات القانونية المقارنة التي تقوم بإصدار المجلة الأمريكية للقانون المقارن.

فضلا عن ذلك، توجد معاهد ومراكز داخل الجامعات الأمريكية للدراسات القانونية المقارنة منها جامعة هارفرد وكولومبيا وبييل وغيرها.

6 _ في مصر:

بدأ النشاط الفقهي القانوني في مصر بعد صدور التقنيات التي استمدت نصوصها من القوانين الفرنسية المماثلة سنة 1875 و 1883.

ومنذ أن بدأ هذا النشاط الفقهي كان دائما في صورة مقارنة بأحكام القانون الفرنسي، فلم يكن دراسات قانونية مقارنة بالمعنى المفهوم في الوقت الحاضر، وإنما كان استعانة بشروح الفقه وتطبيقات القضاء في فرنسا للأحكام المشابهة للأحكام التي أخذت بها التقنيات المصرية؛ أي كانت المقارنة بالفقه والقضاء والنصوص في فرنسا مجرد رجوع إلي المصدر التاريخي للقانون المصري، في سبيل توضيح مضمون أحكامه وتفسير نصوصه بالاستعانة بالمصدر الذي أخذت منه هذه النصوص، باستثناء ما أخذ من الشريعة الإسلامية، فكان الرجوع في تحديد أحكامها إلي الفقه الإسلامي وعلي الأخص مراجع المذهب الحنفي.

وقد ظهر أخيراً اتجاه فكري ينحو إلى تحقيق أصالة الفكر القانوني المصري، بل والفكر القانوني العربي بصفة عامة، بعد أن مر هذا الفكر بفترة التقليد للفقهاء الغربيين، تمثل هذا الاتجاه في إحياء دراسة الفقه الإسلامي بالمناهج الحديثة، والمقارنة بين الأحكام التي تؤخذ من الشريعة الإسلامية وأحكام القوانين المستمدة من التشريعات الأوروبية، في سعي إلى تكوين فكر قانوني مستمد من التراث الإسلامي والعربي، ووضع قوانين تعكس المبادئ والأصول التي يقتضيها هذا التراث، وتحقق في نفس الوقت المصالح التي تشكلت في المجتمع العربي وفق صورة الحياة المعاصرة. علي أنه لم تنشأ حتى الآن في مصر معاهد أو مراكز أو هيئات تعني بالدراسات المقارنة أو رعايتها، سواء بالنسبة للقوانين الأجنبية أو الشريعة الإسلامية.